قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٨٨٦ لسنة ٢٠١٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بشأن إعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعى ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قـــــرر :

(المـادة الأولى)

ووفق على تسمية أعضاء اللجنة العليا للإصلاح التشريعى من الشخصيات العامة وممثلى بعض الجهات ، على النحو الآتى :

أولاً - رجال القضاء :

السيد القاضى/ محمد عيد محمد محجوب - نائب رئيس محكمة النقض .

السيد القاضى/ أسامة إميل إبراهيم باسليوس - رئيس بمحكمة استئناف القاهرة .

ثانياً - المحامون :

السيد الأستاذ/ سامح محمد عاشور - نقيب المحامين .

السيد الأستاذ/ وردانى عبد الرحمن التونى - عضو مجلس إدارة نقابة المحامين .

ثالثاً - أساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية :

السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال - أستاذ القانون الجنائى المتفرغ بكلية الحقوق - جامعة القاهرة .

السيد الأستاذ الدكتور/ صلاح الدين فوزى محمد - أستاذ القانون الدستورى المتفرغ بكلية الحقوق - جامعة المنصورة .

السيد الأستاذ الدكتور/ عاطف عبد الحميد حسن أحمد - أستاذ القانون المدنى بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

السيد الأستاذ الدكتور/ ربيع أنور فتح الباب - أستاذ القانون العام بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

رابعًا - رجال القانون من الشخصيات العامة :

السيد الأستاذ المستشار/ جمال طه إسماعيل ندا - الرئيس السابق لمجلس الدولة .

السيد الأستاذ المستشار/ هشام فتحى رجب - نائب رئيس محكمة استئناف القاهرة «سابقًا» .

السيد الأستاذ الدكتور/ محمد بهاء الدين أبو شقة - المحامى .

السيد الأستاذ الدكتور/ عبد اللّه مبروك النجار - أستاذ القانون المدنى بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر .

السيد الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض اللّه - أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .

خامسًا - ممثلى بعض الجهات :

السيد اللواء/ ممدوح عبد الهادى شاهين - مساعد وزير الدفاع للشئون الدستورية والقضاء العسكرى .

السيد اللواء الدكتور/ سعد محمد أحمد سرية - مساعد وزير الداخلية لقطاع الشئون القانونية .

السيد/ هشام حسين محمود - وكيل هيئة الرقابة الإدارية .

(المادة الثانية)

تكون مدة عضوية اللجنة للسادة القضاة والمحامين وأساتذة كليات الحقوق بالجامعات المصرية ورجال القانون من الشخصيات العامة سنتين تبدأ من تاريخ نشر هذا القرار .

(المادة الثالثة)

يكون مقر اللجنة العليا للإصلاح التشريعى وأمانتها الفنية ولجانها الفرعية بديوان عام وزارة العدل .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار بالجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢ ذى الحجة سنة ١٤٣٨ هـ

(الموافق ٢٤ أغسطس سنة ٢٠١٧ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل